

صفحة القرن معضلة غزة وأمنية رابين

طلال أبوركبة

كتب لغزة منذ اللحظة الأولى لحدوث نكبة فلسطين 1948، ان تكون رأس حربة وطني في مواجهة كافة المخططات التي رسمت لتصفية القضية الفلسطينية مبكراً ، وهذا يعود إلي ثلاثة محددات رئيسية، الاول أنها واقعة جغرافيا في منطقة تقاطع نيران ما بين الأمن القومي المصري الذي يبدأ من جبال الخليل بحسب دراسات الأمن القومي المصري، والأمن القومي الإسرائيلي الذي يبدأ من قناة السويس بحسب دراسات الأمن القومي الإسرائيلي ، وبالتالي فإن هذه المساحة الشاسعة تقع في وسطها غزة، أما الثاني فيتمثل في كون غزة فقيرة الموارد، كثيفة السكان، والثالث يتجسد في كون أغلب سكان القطاع هم اللاجئين الذي طردوا وشردوا من أرضهم خلال عمليات التطهير العرقي التي مارستها العصابات الصهيونية آنذاك، إذ يشكل اللاجئين في القطاع ما نسبته 75%، من إجمالي عدد السكان، يضاف لذلك خاصية تميز اللاجئين الفلسطيني في غزة عن بقية أقرانه من اللاجئين الفلسطينيين في أنه يستطيع أن يرى قراه التي هجر منها بالعين المجردة، وهو ما يجعل مسألة الهوية والكيانية حاضرة بقوة في الضمير والوجدان لدى الفلسطيني بغزة

هذه المحددات دفعت غزة أن تأخذ منذ البداية زمام المبادرة في التاريخ الفلسطيني المعاصر، لذلك أعلن منها قيام حكومة عموم فلسطين في نهاية أربعينات القرن الماضي، وعلى أرضها كانت بداية تشكيل منظمة التحرير عقب زيارة أحمد الشقيري لها وخطابه فيها، ومنها كانت بدايات تشكيل أغلب فصائل الكفاح المسلح في ستينات القرن الماضي.

ويخبرنا التاريخ أن غزة وقفت سداً منيعاً بجماهيرها في وجه مشاريع التوطين ومقترحات التسوية في خمسينات القرن الماضي وكان لمعين بسيسو ورفاقه من اليساريين والوطنيين الدور الأبرز في التصدي لمشروع التوطين في سيناء.

من هنا لم تأتي صرخة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحاق رابين، بأن يبتلع البحر غزة، مجرد أمنية عفوية أطلقها في فورة غضبه عما مارسته غزة من عناد وافشال للسياسات الإسرائيلية والتي بدأت قبل احتلالها في العام 1967.

عقب احتلال إسرائيل لما تبقى من فلسطين في حرب حزيران والتي يطلق عليها لقب النكسة 1967، وعلى مدار عشرين عاماً امتدت حتى اندلاع انتفاضة الحجارة في نهاية العام 1987، حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، تطويع غزة وسكانها من خلال استراتيجية الجسور المفتوحة التي انتهجها الساسة في إسرائيل، والتي كانت ترمي من خلالها إلي تقليل نسبة العداء بين الفلسطينيين والاحتلال إلي أدنى درجاته، وتوظيف أشكال من

التطبيع الاقتصادي من خلال فتح أسواق العمل الإسرائيلية أمام الفلسطينيين لبناء علاقات اجتماعية هدفها في نهاية المطاف إيهام الفلسطيني بحتمية الرضا والقبول بواقع الاحتلال والتعايش معه.

شكلت انتفاضة الحجارة انذاك ضربة لتلك السياسات ولتلك الاستراتيجية، لتدخل إسرائيل في مرحلة جديدة من طبيعة العلاقة مع غزة ، وهي ما يمكن أن نطلق عليه استراتيجية الصراع داخل غزة، وهي الاستراتيجية التي كانت تستهدف حسم الهيمنة والسيطرة على القطاع، مستخدمة كافة أشكال القمع والعنف وخصوصا مع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، وحركتي حماس والجهاد الاسلامي واللثان كانتا في بدايات النهج المقاوم خلال تلك الفترة، فاعتقلت ودمرت وقتلت ومارست كافة أشكال التنكيل بالشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة سواء في غزة أو الضفة الغربية أو القدس، في محاولة جادة ونهائية لحسم الواقع المقاوم المتشكل والمتصاعد بفعل الانتفاضة الشعبية والتي أظهرت إسرائيل أمام العالم كقوة غاشمة.

التقطت إسرائيل مبادرة السلام في مدريد مطلع تسعينات القرن الماضي، كمحاولة لإيجاد بديل عن قيادة المنظمة في تلك الفترة عبر رفضها أي مشاركة فلسطينية من خارج الأرض المحتلة ورفضها أن تكون المشاركة الفلسطينية مستقلة، بل من خلال وفد مشترك مع الأردن الشقيق في تلك الفترة، في إشارة واضحة لرفضها المطلق ولو ضمنا بالوجود الفلسطيني.

خلال مفاوضات السلام التي ولدت من رحم مؤتمر مدريد للسلام ، فتحت قنوات اتصال سرية مع المنظمة انتهت بالاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاق أوسلو بين قيادة المنظمة ودولة الاحتلال، والذي وافقت فيه إسرائيل على الانسحاب من (غزة -أريحا أولاً) ، تلاها الانسحاب الإسرائيلي مما عرف لاحقا بالمناطق A من المدن الرئيسية في الضفة الغربية ، وهي الخطوة الإسرائيلية الذكية والتي أرادت من خلالها تحقيق شرطين هامين الأول تجسد في عدم تحملها مسئوليتها كسلطة احتلال على توفير مقومات الحياة للسكان في هذه المناطق ، أما الثاني والأخطر فكان محاولتها خلق شعور بالاختلاف والفرق بين الأراضي الفلسطينية وتمزيقها لاحقا كتمهيد لتمزيق أوصال المجتمع الفلسطيني وخلق فجوات مختلفة بين المواطنين بهدف الغاء الشعور العام بوحدة الحال والمصير .

جاءت انتفاضة الأقصى والتي تفجرت في أيلول من العام 2000، عقب اقتحام شارون رئيس الوزراء الأسبق لباحات المسجد الأقصى من ناحية ، وكنتيجة حتمية لفشل مفاوضات كامب ديفيد من ناحية أخرى، واندلعت الاشتباكات بين الجماهير الفلسطينية وقوات الاحتلال في كل المناطق، وأعدت غزة سواء بالاشتباك المباشر عبر نقاط التماس بداخلها مع قوات الاحتلال ومستوطنيه أو من خلال العمليات (الاستشهادية) من ناحية أخرى في عمق الأراضي المحتلة 1948، مرة أخرى للمخيال الإسرائيلي صرخة رابين وأمنيته ، فجاء الانسحاب أحادي الجانب 2005 حيث أقدم شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي على خطوة مباغته لكل المراقبين بإقدامه على تفكيك

كافة المستوطنات في القطاع وإعادة انتشار أو تموضع جنوده على حدود قطاع غزة مع الاستمرار في التحكم بكافة المعابر والمنافذ مع القطاع.

هذا الانسحاب وهذه الخطوة لم تكن مجرد هروب من جحيم غزة كما وصفها العديد من المراقبين وإن كان يراد أن تظهر كذلك، فقد كانت تحول استراتيجي هام من قبل إسرائيل في آليات التعامل مع غزة من استراتيجية الصراع داخل غزة، إلي استراتيجية الصراع على مصير غزة، وهي الاستراتيجية التي تستجيب لدعوة وصرخة رايبين. أما في الضفة الغربية والقدس فقد اتبعت إسرائيل سياسات مختلفة كان هدفها خنق الفلسطيني عبر تغول الاستيطان ومصادرة الأراضي والجدار العنصري، والطرق الالتفافية التي التهمت الأرض هناك، وعملت على خنق المدن الفلسطينية عبر سياسات عنصرية واضحة وحولتها إلى جيوتوهات متفرقة ومعزولة، مع المحافظة على بقاء السلطة الفلسطينية شكلياً.

اتبعت المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية عقب ذلك سلسلة من الاجراءات تمثلت في الحصار والعدوانات المتكررة جلها كان يهدف إلي اىصال غزة إلي وضع إنساني كارثي يساهم في إعادة النظر في التعامل مع القضية الفلسطينية على قاعدة البعد الانساني وليس الحقوقي السياسي.

ساهم الانقسام الفلسطيني الداخلي وفشل كافة محاولة المصالحة الفلسطينية حتى اللحظة في نجاح الرؤية الإسرائيلية والساعية إلي فصل غزة واخراجها من سياقها التاريخي والنضالي، إلي الدرجة التي اعتبر فيها شمعون بيرس أحد أهم القيادات الاسرائيلية تاريخياً بأن هذا الانقسام الفلسطيني يعتبر ثاني أهم انجاز في تاريخ اسرائيل بعد اعلان بن غوريون قيامها عشية النكبة 1948.

ازدادت نسب نجاح الاستراتيجية الجديدة نحو غزة بقدوم دونالد ترامب لإدارة البيت الأبيض، وتعيينه لطاغم عمل متماهي جداً مع الرؤية اليمينة الصهيونية، وطرح ما أطلق عليه بصفقة القرن لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهي الصفقة التي تنكرت في ملامحها الأولية لكافة حقوق الشعب الفلسطيني فأزلحت القدس من التفاوض عبر الاعتراف بها رسمياً عاصمة للشعب اليهودي، ونقل السفارة الأمريكية للقدس ، وتعليق المساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والمطالبة بإنهائها في إشارة واضحة لإلغاء حق العودة ، والسماح لإسرائيل بضم حوالي 15% من أراضي الضفة الغربية لسيادتها وبقائها في الأغوار مما يعني انهاء ملف الحدود ، وهو ما يعني أن الصفقة تتحدث بشكل واضح عن حلول مبنية على أفق إنسانية وليس سياسية للشعب الفلسطيني.

المواقف الفلسطينية من الصفقة تراوحت بين الإعلان عن رفضها أو التعاطي معها، وبين الإدعاء أنها اسقطت، ثم جلسوا منتظرين، دون فعل حقيقي لمجابهة هذه الصفقة أمام تصور أمريكي لحل المسألة الفلسطينية طبقت للرؤية الإسرائيلية، وهو تصور متدرج في إطار عملية دينامية وليس مجرد موقف أو مبادرة أمريكية كسابقاتها.

دون شك إن رفض الصفقة والقدرة على مواجهتها يتطلب بداية وقبل كل شيء، أن يجتمع الفلسطينيون على هدف الرفض وبرنامج الإفشال بجميع أطرافهم، وتجاوز خلافاتهم الداخلية، ومن ثم التوجه مجمعين ومجتمعين إلى العرب والإقليم والعالم بموقفهم الموحد والواضح، مطالبين بالدعم والإسناد، حيث إن شرط اسقاط الصفقة يكمن في وحدة حالهم "على قلب رجل واحد"، وتخليهم عن منظومة الوهم التي كبلت طويلا إرادتهم وقدرتهم على الفعل والتأثير!!

إلا أنهم اختاروا بدلاً عن ذلك "الانتظار" ودفن الرؤوس في التراب، ثم أدخلوا الموقف من الصفقة ضمن منطق انقسامهم (كلاهما يتهم الطرف الآخر بالتواطؤ مع الصفقة!)، مما ينذر بتحقيق أمنية رابين.. !